المسؤول الوطني عن برنامج دعم إصلاح القضاء جلول شلبي لـ«الشروق»

رقمنة 22 مليون صفحة... والتجربة ناجحة بامتياز

مثلت الإنجازات التي تم تحقيقها والمتعلقة بالبنية التحتية للمحاكم ومنظومة الإعلامية والمنظومة السجنية والمكاسب التي تم تحقيقها في مجال تعزيز قدرات الكفاءات البشرية للمنظومة القضائية والسجنية محور اللقاء الذي جمع "الشروق" بالمسؤول الوطني عن برنامج دعم إصلاح القضاء جلول شلبي.

تونس : الشروق : ايمان بن عزيزة

وأوضح السيد جلول شلبي أن برنامج دعم إصلاح القضاء انطلق في مطلع الثورة بناء على تشخيص للمنظومة القضائية حيث تم تحديد مواقع الوهن في المنظومة الجزائية على مستوى البنية التحتية وعلى مستوى التشريعات وعلى مستوى المؤسسات وعلى مستوى تكوين الكفاءات القضائية والسجنية.

و حول مخرجات هذا التشخيص أجاب محدثنا ان جمعيات ناشطة في المجال القضائي على غرار جمعية القضاة ونقابة القضاة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان طالبت بضرورة النهوض بأوضاع المحاكم خاصة تلك التي تعرضت للحرق في الثورة وكذلك السجون وكان لزاما أن تتم المعالجة الفورية وإيجاد التمويلات في أقصى سرعة.

الاتحاد الأوروبي على الخط

قال محدثنا أنه تم الاجتماع ببعض المانحين الأجانب وكان المانح الوحيد الذي تفهم مطالب الجانب التونسي بعد اطلاعه على صور المحاكم والسجون التي أحرقت هو الاتحاد الأوروبي الذي قدم هبة مالية للدولة التونسية في مناسبة أولى قدرها 25 مليون أورو وهو ما يعرف ببرنامج دعم إصلاح القضاء الأول .

و اضاف السيد جلول شلبي انه تم تكليف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للقيام بتنفيذ مشاريع البنية التحتية نظرا لأن الدولة التونسية لم تكن آنذاك مهيأة لإنجاز تلك الأشغال بإعتبارها أشغالا ضخمة فضلا عن ان مكتب الأمم المتحدة له صيت عالمي ويتميز بالشفافية في التصرف المالي والإداري .

مشاريع بالجملة

بين محدثنا ان الاتحاد الاوروبي قام بتمويل عديد المشاريع في إطار البرنامج الأول -2012 2018 والثاني 2020-2015 لإصلاح القضاء بكلفة جملية قدرها 40 مليون اورو تصرف تباعا بعد التحقق من الانجاز وتقييمها عبر الاجهزة المختصة للاتحاد الأوروبي ومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع التي تتولى مباشرة التصرف المالي والاداري دون تدخل من وزارة العدل ، منها مشاريع البنية التحتية والاعلامية والتي قام بتنفيذها مكتب الامم المتحدة UNOPS منذ 2014 إلى غاية اليوم بكلفة جملية تناهز 24 مليون أورو، ومشروع تحسين قضاء الطفولة الذي تم إنجازه بالتعاون مع منظمة اليونيسيف UNICEF وكلفته 1.8 مليون اورو وكذلك مشروع تركيز الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية الذي تم إنجازه بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي PNUD بكلفة 0.8 مليون أورو.

كما تم إطلاق ثلاثة برامج توأمة موجهة لفائدة وزارة العدل والادارة العامة للسجون والاصلاح والمعهد الاعلى للقضاء وكلفتها 5 مليون اورو نفذت كلها وذلك بغرض تطوير القدرات والكفاءات البشرية لهذه المؤسسات. و شمل البرنامج دعم الجمعيات الناشطة في المجال القضائي والحقوقي وتشرف عليها بعثة الاتحاد الاوروبي مباشرة. هذا وقد خصص مبلغ للتصرف والتجهيز يشمل جميع البرامج منذ سنة 2012 الى اليوم قدره 1.7 مليون اورو. اما البرنامج الثالث لدعم إصلاح القضاء (2018-2023) فهو برنامج دعم لميزانية الدولة ممول بهبة قدرها 60 مليون اورو تصرف على اقساط بحسب تحقق المؤشرات التي ضبطتها اتفاقية التمويل المبرمة خلال سنة 2018، خصص منها 10 مليون اورو يجري الاعداد لتنفيذها في قسط منها عبر مجلس اوروبا بكلفة تقدر 4.5 مليون اورو موجهة اساسا لدعم استقلالية السلطة القضائية وتطوير القضاء التجاري والنفاذ لمرفق العدالة وتحسين جودة الخدمات القضائية وفي قسطها الاخر عبر وحدة التصرف في البرنامج في شكل مساعدة فنية قدرها 4.2 مليون اورو يجري الاعداد لها.

> التقليص من الأحكام الغيابية بنسبة 70% في بعض المحاكم

ماذا عن البنية التحتية والإعلامية ؟

اجاب السيد جلول شلبي انه تم إنجاز عديد المشاريع قام بتنفيذها مكتب الامم المتحدة unops دخلت حيز الاستغلال وأهمها المحكمة الابتدائية صفاقس 2 والمحكمة الابتدائية بقابس والمحكمة الابتدائية بنابل التي دخلت طور الاستغلال، مؤكدا أن كل هذه المحاكم تحترم أغلب المعايير المعتمدة في العمل القضائي اللائق وتستجيب في قدر مهم إلى طلبات السادة القضاة ومساعدي القضاء وهذا طبعا في حدود الإمكانيات المالية المتاحة وفق قوله كما انجز المكتب المذكور الدراسات الاولية لمشروع بناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بتونس وتمت احالة كامل الملف التقني بشأنها إلى وزارة التجهيز منذ الصائفة الماضية وينتظر ان تبادر هذه الاخيرة بإعلان طلب العروض في اقرب الآجال، كما تمت المساهمة في استكمال تهيئة مبنى وزارة العدل المطل على شارع 9 افريل، وذلك إلى جانب مشروعي توسعة وتأهيل كل من سجني المسعدين وقابس ودخلا حيز الاستغلال.

هذا وقد قام مكتب unops منذ السنة الفارطة بالشروع في أشغال توسعة وتأهيل كل من سجن الهوارب، سجن النساء بمنوبة، مدرسة السجون بسجن الطويل ومركز الاحتفاظ ببوشوشة ومركز ملاحظة الاحداث بالمروج الذي من المنتظر أن يتم تدشينه قريبا.

وبالنسبة للبرامج الإعلامية والتي يشرف على تنفيذها نفس المكتب التابع للامم المتحدة، فمنها ما تم انجازه على غرار تجهيز قاعة العمليات، الارشيف الالكتروني، تركيز شاشات العرض الآلي لجداول القضايا بالمحاكم، حتى تسهل عملية الولوج الى العدالة لاطراف الدعوى الجزائية او المدنية اقتناء تجهيزات وتطبيقات إعلامية... ومنها ما هو بصدد الانجاز على غرار البرمجيات الجديدة التي تم الشروع فيها خلال السنتين الماضيتين وأهمها تطبيقة الجنسية، المرجع الموحد لترقيم الجرائم Référentiel Commun ، التطبيقة الخاصة ببعض الاحصائيات، تهيئة وتجهيز القاعة المركزية للموزعات (salle serveur) والارشيف الالكتروني المركزي وهنا افاد محدثنا انه تم رقمنة ما يعادل 22 مليون صفحة وتم تهجير البيانات والملفات القضائية من التطبيقة القديمة الى قاعدة البيانات الجديدة، الى جانب التطبيقة الخاصة بالإمضاء الالكتروني (signature électronique)، وأخرى يجري تطويرها بالتعاون مع مجلس اوروبا على غرار الربط مع وزارة المالية J- FIN والربط مع الاجتماعي بالتنسيق مع الجهات المتداخلة على غرار وزارة المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية

كما تم دعم مسار العدالة الانتقالية عبر مكتب الامم المتحدة الانمائي PNUD وجه اساسا للدوائر المتخصصة ومساعدي القضاء المختصين في هذا الصنف من القضايا إلى جانب الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.

وبخصوص برامج التوأمة، تم إطلاق ثلاثة برامج: الاول بين وزارة العدل ونظيرتها الاسبانية والايطالية والثاني بين الادارة العامة للسجون ونظيرتها الفرنسية والالمانية والثالث بين المعهد الاعلى للقضاء والمدرسة الفرنسية العليا للقضاء.

واكد السيد جلول شلبي ان جميع هاته البرامج تشرف على تنفيذها من الناحية المالية والميدانية بعثة الاتحاد الاوروبي بتونس وأجهزة الامم المتحدة كل فيما يخصه خاصة من ناحية التصرف المالي والاداري في الصفقات الخاصة بكل مشروع.

وهي برامج نموذجية تهدف إلى تطوير أداء ونجاعة المرافق العمومية والموظفين العاملين فيها وفق المعايير الفضلى دوليا وقد تم تنفيذها كاملة سواء ما تعلق منها بوزارة العدل أو الادارة العامة للسجون أو المعهد الاعلى للقضاء.

جلول شلبي

الفصل السريع في القضايا

وفي ما تعلق بمسالة الفصل السريع في القضايا اوضح محدثنا انه تم تكوين جميع وكلاء الجمهورية وبعض المساعدين وبعض الكتبة في إطار تركيز خلايا الفصل السريع للشكايات والمحاضر الجزائية حيث أصبح وكيل الجمهورية على تواصل مباشر وحيني مع الضابطة العدلية ولا يمكن اتخاذ قرار بالإحتفاظ إلا بعد حصول وكيل الجمهورية على معطيات دقيقة وعند الاقتضاء تقديم ذي الشبهة إلى النيابة العمومية وفي بعض الحالات يقع تسليم مرتكبي الجنح استدعاءات للحضور بالجلسة مباشرة وهو ما ساعد على التقليص من الأحكام الغيابية إلى ما يناهز 70 % ببعض المحاكم.

تجربة ناجحة

انتهى المسؤول الاول عن برنامج دعم إصلاح القضاء جلول شلبي بالتأكيد على ان البرنامج ورغم بعض الإشكاليات اعتبر قصة نجاح بامتياز من قبل الاتحاد الأوروبي مما حفز مؤسسات الاتحاد الأوروبي على مزيد دعم وزارة العدل التونسية خلال السنوات القادمة قائلا " لكن علينا الاستعداد ايضا للتخطيط الجيد حتى نحقق الأهداف التي تم رسمها واهمها نجاعة المرفق القضائي واستقلالية السلطة القضائية وجودة الخدمات واحترام حقوق الإنسان وحقوق المساجين " مشددا على ضرورة احداث صندوق جودة العدالة بكل جدية.

> قريبا... مقر جديد للمحكمة الابتدائية بتونس

مصالح الحالة المدنية ، ومتابعة المحامين للقضايا الجارية J-BOX والتطبيقة الخاصة بتخزين الاحكام J-DOC الى جانب مشروعي تبويب ونشر وتحليل فقه القضاء عبر محكمة التعقيب ومركز الدراسات القانونية والقضائية.

برامج فرعية اخرى

تم في إطار البرنامج الاول دعم قضاء الاطفال خلال سنة 2013عبر مكتب اليونيسيف بتونس وجه أساسا للمتداخلين في المنظومة من قضاة ومساعدي قضاء ومراكز ملاحظة الاطفال والادماج